



## الجمعية العمومية - الدورة الثامنة والثلاثون

### اللجنة الإدارية

البند رقم ٥٦ من جدول الأعمال: التصرف في الفائض أو العجز النقدي

التصرف في الفائض أو العجز النقدي

(ورقة مقدمة من مجلس الايكاو)

#### الموجز التنفيذي

تتضمن ورقة العمل هذه تقريراً مقدماً إلى الجمعية العمومية عن الفائض أو العجز النقدي. وتحدد المادة ٦-٢ من النظام المالي ما هو الفائض النقدي وتنص على أنه ينبغي التصرف في الرصيد على النحو الذي تقرره الجمعية العمومية. وتبين المادة ٦-٣ كيفية تمويل العجز في نهاية السنة السابقة للسنة التي تُعقد فيها دورة الجمعية العمومية، ويجوز أن تطلب الجمعية العمومية من الدول الأعضاء دفع أنصبة لتمويل هذا العجز.

وفي تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١، كان هناك عجز نقدي بمبلغ ٨,٥ مليون دولار كندي، كما يتضح في الجدول المرفق في الفقرة ٢-٢. ونشأ العجز النقدي أساساً من نقص الإيرادات المتفرقة مقارنة بالمبالغ المقررة في الميزانية (٣,١ مليون دولار كندي تقريباً على مدى ثلاثة أعوام) والانتقال بشكل لأول مرة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) (٣,٢ مليون دولار كندي تقريباً). وبالتالي، ليس هناك فائض نقدي متاح لتوزيعه بموجب المادة ٦-٢ من النظام المالي والفقرتين ٢ و٣ من منطوق قرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. ويعتبر العجز المالي الموجود في ٢٠١٢/١٢/٣١ مؤقتاً ويمكن التغلب عليه بالدفع الفوري لجميع الاشتراكات المتأخرة للدول الأعضاء. لذا لا يُقترح على الجمعية أن تطلب من الدول الأعضاء دفع أنصبة لتمويل العجز عملاً بالمادة ٦-٣ من النظام المالي.

الاجراء: يرجى من الجمعية العمومية أن تحيط علماً بالعجز النقدي الموجود في ٢٠١٢/١٢/٣١، وأن تعتبر أن لا حاجة إلى أن تطلب من الدول الأعضاء دفع أنصبة لتمويل هذا العجز.

الأهداف الاستراتيجية:	ورقة العمل هذه مرتبطة باستراتيجية دعم التنفيذ الخاصة بالتنظيم والإدارة: الميزانية والإدارة المالية.
الآثار المالية:	لا تنطبق
المراجع:	Doc 9958، القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية (في ٢٠١٠/١٠/٨) Doc 7515، النظام المالي للايكاو

## ١ - المقدمة

١-١ تُعرض ورقة العمل هذه على الجمعية العمومية لإطلاعها على رصيد الفائض أو العجز النقدي وعلى توصية المجلس بخصوص توزيع هذا الفائض أو العجز طبقاً للمادة ٦-٢ من النظام المالي وقرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. ويقدم معلومات عن حالة الفائض النقدي في ٢٠١٢/١٢/٣١ وتبين هذه المعلومات أنه حتى التاريخ المذكور لم يكن يوجد فائض لتوزيعه وإنما عجز .

## ٢ - العجز النقدي

١-٢ في تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١، بلغ العجز النقدي لدى المنظمة قرابة ٨,٥ مليون دولار كندي، ولا يتوفر أي فائض نقدي لتوزيعه طبقاً للمادة ٦-٢ من النظام المالي وقرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. ونشأ العجز النقدي أساساً من نقص الإيرادات المتفرقة مقارنة بالمبالغ المقررة في الميزانية (٣,١ مليون دولار كندي تقريباً على مدى الأعوام الثلاثة الماضية) والانتقال لأول مرة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) (٣,٢ مليون دولار كندي تقريباً). ويعتبر العجز المالي مؤقتاً ويمكن التغلب عليه بالدفع الفوري لجميع الاشتراكات المتأخرة على الدول الأعضاء. وبالتالي لا يوصى بأن يُطلب من الدول الأعضاء دفع أنصبة لتمويل هذا العجز حسبما تنص عليه المادة ٦-٣ من النظام المالي.

٢-٢ فيما يلي ملخص الفائض/العجز التراكمي:

الرصيد في ٣١ ديسمبر/كانون الأول (المبالغ بالآلاف الدولارات الكندية)	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الفائض (العجز) المتراكم	٦٠٧٣	٣٩٨٥	٤٤٨٠
تطرح منه: الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء	(١٢٦١٤)	(١٣٧٨٤)	(١٣٠٠١)
الفائض (العجز) النقدي	(٦٥٤١)	(٩٧٩٩)	(٨٥٢١)

— انتهى —